A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/54/503
27 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٩ (ب) من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات -
جمعية الأمم المتحدة للألفية

جلسات الاستماع الإقليمية المعقودة
استعدادا لجمعية الأمم المتحدة للألفية

جلسة الاستماع المعقودة لمنطقة اللجنة
الاقتصادية لأوروبا في جنيف يومي ٧ و ٨
تموز/يوليه ١٩٩٩

مذكرة من الأمين العام

استعدادا لجمعية الأمم المتحدة للألفية ولاجتماع قمة الأمم المتحدة للألفية، وبناء على طلب الأمين العام، عقد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس جلسات استماع إقليمية لمقطع تمثيلي من المجتمع المدني، وذلك بمشاركة أعضاء تلك اللجان. والغرض من جلسات الاستماع هو الخروج بمقترحات تهدف إلى تعزيز دور المنظمة وكفالة استمرار أهميتها في القرن الحادي والعشرين. وسيعقد اجتماع إقليمي سادس لأمريكا الشمالية.

ويحال هنا التقرير المعد عن جلسة الاستماع المعقودة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.

171199 171199 99-31886

9931886

جلسة الاستماع المعقودة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
في جنيف يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩

١ - عقدت جلسة الاستماع لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا استعدادا لجمعية الأمم المتحدة للألفية في جنيف يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ برئاسة سعادة السيد غيدو دي ماركو، رئيس مالطة، وبمشاركة نحو ٢٠٠ ممثل للمجتمع المدني والدول الأعضاء. ونظمت الجلسة في أربعة أجزاء نصف يومية كرست لقضايا حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والسلام ونزع السلاح، وتعزيز دور الأمم المتحدة، على التوالي.

٢ - وقد أدارت المناقشة في الأجزاء الثلاثة الأولى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، على التوالي. وترأس رئيس جلسة الاستماع الجزء الرابع المعني بتعزيز دور الأمم المتحدة. ودعي فريق مناقشة زائر مؤلف من خمسة أعضاء في كل جزء من الأجزاء، تم اختيارهم على أساس خبراتهم أو لإشتراكهم الناشط في مجال معين، لتقديم وجهات نظرهم، حيث يقدمون عرضا للموضوع قبل الانتقال إلى المناقشة العامة. وأثناء المناقشة، قامت ٥٢ منظمة غير حكومية (بعضها بالنيابة عن مجموعات من المنظمات غير الحكومية) و ١٢ دولة من الدول الأعضاء بإثارة التساؤلات والإعراب عن الآراء وتقديم المقترحات.

٣ - وركز الرئيس دي ماركو في جلسة الاستماع الافتتاحية على الصلة الوثيقة بين المواضيع الثلاثة، ولاحظ أن مسألة حقوق الإنسان لا تزال مفهوما مجردا للذين يعانون الجوع، وأن التنمية الاقتصادية تظل أملا خادعا إذا لم يتحقق السلام.

أولا - حقوق الإنسان وتحديات العولمة

التمييز العنصري ورهاب الأجانب والكراهية الدينية والتعصب

٤ - يشكل التمييز القائم على الأصل العرقي أو اللون أو الأصل الإثني أو القومي أو رهاب الأجانب أو الكراهية الدينية أو التعصب ظاهرة متنامية في أوروبا، واعتبره المشتركون مصدرا محتملا للصراع. وقد أخذ رهاب الأجانب الموجه نحو المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين في الازدياد، كما أن حدة التعصب الديني تجاه الجماعات الإسلامية (ورهاب المسلمين) وتجاه الجماعات اليهودية زادت مع زيادة ملحوظة في الأعمال المعادية للسامية في كل من أوروبا الشرقية والغربية. وإضافة إلى التمييز الدائم ضد جماعات الأقليات مثل الغجر، أخذت تظهر أنماط جديدة من التمييز تشمل التمييز المتعدد الوجوه القائم على معايير تمييزية مركبة كالأصل العرقي ونوع الجنس، والأصل العرقي والتوجه الجنسي، والأصل العرقي والعمر، وعلى استبعاد أو فصل أو طرد الأشخاص الذين يوصمون بأنهم "غير شرعيين".

٥ - ولمعالجة هذه القضايا اقترح يلي:

(أ) أن تعمل تحالفات المنظمات غير الحكومية المحلية على توعية الجمهور العام بجميع أشكال التمييز الرئيسية وذلك بتنفيذ حملات يمكن أن تحث المشرعين صانعي السياسية على زيادة التركيز على هذه المسائل؛

(ب) أن تقوم الحكومات بوضع نظام أكثر فعالية للتحقيق في الجرائم التي يكون الباعث عليها سبب عنصري وملاحقتها في المحاكم الوطنية وفي المحاكم الدولية إذا أمكن؛

(ج) أن تنفذ الحكومات حقوق ضحايا التمييز العنصري والتمييز القائم على نوع الجنس في التأهيل والتعويض.

٦ - وفيما يتعلق بإجراءات الجبر المحددة التي ينبغي أن تتخذها الأمم المتحدة اقتُرح:

(أ) أن تعمل المنظمة على نحو متزايد كمنتدى لتبادل الخبرات فيما يتعلق بمختلف الإجراءات التي يتم اتخاذها داخل البلدان؛

(ب) أن تتابع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل جماعي تطوير وتعزيز إجراءات الامتثال ذات الصلة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز، ولا سيما المادة ١٤ منها، وأن تعمل على توسيع نطاق القبول بهذه الإجراءات واستخدامها؛

(ج) أن تكفل الأمم المتحدة مشاركة أكبر لقوى المجتمع المدني في الإعداد للمؤتمر العالمي المقبل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهو المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

الفقر المدقع كسبب رئيسي للحرمان من حقوق الإنسان

٧ - استشرى الفقر من جديد وبشكل ملحوظ على نطاق القارة بأسرها. ويصدق ذلك ليس فقط على بلدان أوروبا الشرقية، حيث ينجم الفقر عن تناقص أمن سوق العمل يتجلى في تدهور الاتجاهات في قطاعي الصحة والتعليم، ولكنه يصدق أيضا على بعض بلدان أوروبا الغربية، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في مستوى أدنى من خط الفقر بنسبة ٥٠ في المائة على مدى السنوات العشر السابقة.

٨ - وتمثل هذه الزيادة في نطاق الفقر عدم القدرة على ترجمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى واقع تطبيقي وبالرغم من التحديد الواضح للهدف، فقد رئي أنه لم يحرز تقدم فعلي في تحقيقه.

٩ - وشملت الاقتراحات المتعلقة بإجراءات الجبر، ما يلي:

(أ) منح السلطات المحلية المسؤولية الأساسية عن مكافحة الفقر وتزويدها بالموارد المالية الكافية من خلال الضرائب المحلية ولا تعفي هذه السياسة سلطات الدولة من كل مسؤولية في هذا الشأن. بل على العكس من ذلك، يتعين على تلك السلطات أن تتخذ التدابير على المستوى الوطني وأن تدعم السلطات المحلية بشكل نشيط. كما ينبغي أن تشارك وزارات الداخلية ووزارات العدل في هذا الدعم بالنظر إلى مسؤولياتها في مجال إعادة إدماج الأفراد المحرومين من المركز المدني والاجتماعي في المجتمع؛

(ب) أن تواصل الحكومات وضع إطار تشريعي لمكافحة الفقر في مجالات حيوية تشمل الحد الأدنى للدخل، وإعادة التدريب المهني للعاطلين، وتيسير الحصول على المساعدة القانونية. وينبغي أن تهدف هذه المجموعة من التدابير القانونية إلى تزويد الفقراء بالفرص في مجال الأنشطة المدرة للدخل وتفادي إيجاد وضع دائم إلى حد ما من توفير المساعدة الاجتماعية؛

(ج) أن تمنح الحكومات "مركزا مدنيا" (الوثائق الملائمة) لكل فرد، ولا سيما لعديمي المأوى وللعمال المهاجرين.

١٠ - واقترح أيضا أن توفر الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة مكافحة الفقر، وللسلطات المحلية، والدول الأعضاء منتدى لتبادل خبراتها، وتنسيق إجراءاتها، ووضع استراتيجيات لمكافحة الفقر.

الاتجار الدولي بالنساء والأطفال كمشكلة ترتبط بالفقر والتمييز

١١ - تم كشف شبكات للاتجار بالنساء في أوروبا، وتتجه هذه الشبكات إلى اجتذاب النساء من أوروبا الشرقية وتهريبهن إلى أوروبا الغربية وإلى إسرائيل أو إلى جهات جديدة مثل تركيا. وتقبل نساء أوروبا الشرقية العمل في الخارج حتى بعد أن يعرفن أنهن سيعملن كبغايا أو كخادمات في المنازل أو في مباءات العمل الاستغلالية لأن تلك الطريقة الوحيدة التي يستطعن بها الوصول إلى الغرب أو كسب المال. ولم تتصد التدابير التي اتخذتها منظمة العمل الدولية، أو المنظمة الدولية للهجرة، أو مجلس أوروبا، أو الاتحاد الأوروبي لمعالجة السبب الأصلي للمشكلة، ألا وهو الفقر. وتعكس التشريعات الحالية نهجا قائما على منع الجريمة يرمي إلى حماية المجتمع من الجرائم وإلى حماية الحدود، ولكنها تمثل سياسات لمنع الهجرة تحول في الواقع بين المرأة الفقيرة وبين الفرص الاقتصادية الجديدة.

١٢ - ولهذا فإن أية إجراءات فعالة تتطلب ما يلي:

(أ) أن تعترف الحكومات بالفقر وبانعدام الفرص كالسبب الأصلي لمشكلة الاتجار الدولي بالنساء؛

(ب) أن تضع الحكومات، بمشاركة نشطة من المجتمع المدني، نهجا تجاه هذه المشكلة يراعي حقوق الإنسان، وأن تحدد المجالات التي تحدث فيها الانتهاكات (أوضاع العمل، ولا سيما الممارسات الشبيهة بالرق؛ والعوائق المفرطة التشدد أمام حرية التنقل، وإلخ)؛

(ج) أن تستحدث الحكومات التشريعات بشكل فعال عن طريق تحديد ومعاقبة المسؤولين عن الاتجار.

١٣ - وعلى مستوى الأمم المتحدة، اقتُرح أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز قدرة المنظمة على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا سيما تلك المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالكائنات البشرية.

أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال بالنسبة إلى تعزيز حقوق الإنسان

١٤ - تم التسليم بأن تطوير القطاع الخاص وحده لن يحل المشاكل الإنمائية وأن أهداف القطاع الخاص تختلف عن أهداف الأمم المتحدة. وبالرغم من ذلك، أشير إلى أن الطابع التنافسي للقطاع الخاص لا يتنافر بشكل جذري مع حقوق الإنسان. ففي عدد من الحالات، يمكن أن تكون الشراكة مع قطاع الأعمال وسيلة مكشوفة وفعالة ومشروعة لدعم حقوق الإنسان من خلال تشجيع الممارسات التجارية المسؤولة. وتشمل الأمثلة على ذلك الشراكات التي توفر المشاريع التجارية من خلالها مهارات لمجموعات تواجه التمييز في سوق العمل وتدرب موظفيها ليكونوا أكثر وعيا بضرورة احترام حقوق الإنسان في مكان العمل.

١٥ - وفيما يتعلق بإجراءات الأمم المتحدة، فإنه يتعين بذل مزيد من الجهود للتأكيد على جدول الأعمال المشترك بين هاتين الجهتين بشأن قضايا المعايير، والاستقرار، والشفافية، والتنمية السليمة. ويجب تحديد توقعات واقعية لهذه الشراكة، وأن تضع الأمم المتحدة في اعتبارها أن الأعمال التجارية لا يتوقع منها أن تقوم بدور في مجال السياسات أو أن تكون بديلا عن الالتزامات المالية للحكومات.

تعزيز حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة

١٦ - تكرر التشديد طوال فترة المناقشة على الحاجة إلى المنع والتنفيذ والامتثال على نحو فعال وكذلك على ضرورة إقامة شراكة أنشط مع المنظمات غير الحكومية. ويرد في الباب الرابع أدناه تفصيل أكبر لهذه النقاط المشتركة فيما بين الأجزاء الثلاثة من أجزاء جلسة الاجتماع.

١٧ - وشددت المفوضة السامية بقوة، فيما يتعلق بما سبق، على وجوب منح الأولوية فعلا لتنفيذ ما أصبح الآن مجموعة شاملة من المبادئ والقواعد والاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان. وتحدثت أيضا عن أهمية التحالفات "غير الرسمية" مع المنظمات غير الحكومية التي يمكنها، بفضل شبكات معلوماتها وفعاليتها في ممارسة الضغط، استكمال عمل الأمم المتحدة والتعويض عن إخفاقاتها في بعض الأحيان.

١٨ - هذا وإن بروز "الازدواجية في المعايير" داخل نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث لم تتم متابعة الانتهاكات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان في سيراليون وغيرها من البلدان بذات الصدق في متابعة الانتهاكات التي حدثت في كوسوفو، يمثل مشكلة خطيرة للعديد من المشاركين بالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من احتمال إضعاف مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها. وأعيد بحث هذه المسألة، التي ترتبط بالتدخل الخارجي في دولة ذات سيادة، في المناقشة المتعلقة بالسلام ونزع السلاح. ويرد بحثها بمزيد من التفصيل أيضا في الجزء الرابع.

١٩ - وشدد عدد من المشاركين على أن زيادة الموارد المتاحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ستساعد في تحسين حالة حقوق الإنسان على نحو شامل. ولاحظ ممثل لإحدى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن النسبة المئوية المخصصة لحقوق الإنسان من ميزانية الأمم المتحدة ما فتئت منخفضة منذ إنشاء المفوضية في عام ١٩٩٤. وتحدث المحاضرون وممثلو المنظمات غير الحكومية على السواء عن تخصيص "موارد معقولة" لمسائل حقوق الإنسان.

٢٠ - ومن وجهة نظر مؤسسية، لاحظ المشاركون أيضا أن مجلس الأمن لا يولي الاعتبار الكافي لمسائل حقوق الإنسان أثناء مداولاته. واقترحوا أن تكون الآثار المترتبة على قرارات المجلس بالنسبة إلى حقوق الإنسان محل استعراض ومناقشة منهجيين من قبل المجلس قبل أن يتخذ قراراته.

٢١ - واختتمت المناقشة بملاحظة أن حقوق الإنسان سوف تسيطر على جدول أعمال الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

ثانيا - التنمية المستدامة: التوفيق بين الكفاية الاقتصادية والمجتمع والبيئة

٢٢ - بعد أن لاحظ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا أن عملية العولمة لا يمكن عكس مسارها وأن محاسن اقتصادات السوق ليست موضع شك، دعا المشاركين، بصفته رئيسا للجلسة، إلى دراسة كيف يمكن أن تؤدي هذه الظواهر إلى التقدم وتحقق الفائدة بالنسبة إلى الجميع. والواقع أن وجود اختلالات في الأسواق أمر سُلم به دائما، وأن العولمة، على الوجه الذي تتطور به اليوم، تترتب عليها أخطار جسيمة من حيث تهميس الأفراد، فضلا عن تهميش بلدان ومناطق بكاملها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس الشديد المرتبط بالعولمة قد أنزل أولوية البيئة إلى المرتبة الثانية.

٢٣ - ولاحظ أيضا أن الأمم المتحدة، في المسائل الاقتصادية، لم تعد، إلى حد كبير، رائدة التخطيط الاستراتيجي في مجال الاقتصاد الكلي. فبينما قامت المنظمة بدور ريادي في هذه المسائل في الستينات، ثم دأبت على إثارة قضايا ذات صلة وتقديم أفكار مفيدة، نجد أن مؤسسات بريتون وودز تجاوزت الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة. لذا ينبغي للأمم المتحدة كمنظمة للقرن الحادي والعشرين أن تعزز قدراتها على التحليل والبحث في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها على أن تسمع صوتها فيما يتعلق بمسائل الاقتصاد الكلي وأن تصبح المنتدى الأول لمناقشة مسألة التنظيم العادل للاقتصاد العالمي.

العولمة: تحدياتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وللبيئة

٢٤ - يتمثل هذا التحدي في الجمع بين احتياجات البشرية واحتياجات الطبيعة، وبين احتياجات اليوم واحتياجات الغد. وقد تناولت الأمم المتحدة هذا من خلال المؤتمرات العالمية. غير أن القوى الفاعلة لم تدعم استنتاجات هذه المؤتمرات. لقد سعى الاقتصاد المعولم جاهدا، ولمصلحته المشروعة، استخدام أقل وسائل الإنتاج والنقل تكلفة، منشئا بذلك توزيعا جديدا للعمل وزيادة في الطلب على النقل لمسافات بعيدة. غير أن الحكومات التي تتأثر بتهديدات الانسحاب الصادرة عن الشركات عبر الوطنية وبالضغط السياسي الذي يمارسه ناخبون غير مستعدين لتغيير أساليب حياتهم، لاقت صعوبة في الحفاظ على المعايير الاجتماعية وتحمل التكلفة الأولية للانتقال إلى تكنولوجيات وسلوكيات ملائمة للبيئة.

٢٥ - إن هذه التحديات تستدعي اتباع نهج شمولي، نظرا لأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية للتنمية مترابطة، كما تستدعي تعاونا دوليا يتسم بالمزيد من الطابع الإبداعي، ويقوم على الديمقراطية الداخلية، والعلاقات الخارجية العادلة، وإرادة التصرف على المستوى الملائم بحسب طبيعة المشكلة. ولهذا الغرض فقد اقترح ما يلي:

(أ) أن يحترم كل فاعل، سواء أكان مواطنا، أو منظمة غير حكومية، أو مؤسسة تجارية، أو دولة، أو منظمة دولية، النهج المتكامل الشمولي وأن يراعي ترابط العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية للتنمية؛

(ب) أن يتم تطبيق مبدأ التفريع، ويعني ذلك أن المشاكل ينبغي التصدي لها، بحسب طبيعتها، على أنسب المستويات السياسية والإدارية. فالمشاكل العالمية تتطلب إشرافا وتنسيقا عالميين على أساس متعدد الأطراف. ولكن إذا حدث أن ثبت أن التدخل على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي أكثر فعالية، فإنه ينبغي صنع القرار على ذلك المستوى؛

(ج) أن تكون الأمم المتحدة بمثابة إطار لإجراء الحوار على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والبيئي والأخلاقي، والاستفادة بالكامل من اللجان الإقليمية التي تعد الرابطة الطبيعية بين الشواغل

العالمية والوطنية. (وقياسا على ذلك، اقترح أيضا الاستفادة بصورة أفضل من المؤسسات المالية مثل مصارف التنمية الإقليمية)؛

(د) أن تستعمل جميع الأطراف المعنية أساليب عمل صالحة للتطبيق. فعلى سبيل المثال، رغم عدم وجود وكالة عالمية للطاقة في منظومة الأمم المتحدة، أحرز تقدم في مجال تعزيز الوعي بشأن الطاقة المستدامة. كما أن الأساليب التي تستخدم (تقييم الاحتياجات، واتخاذ تدابير ملموسة تتوقع ما ينبغي للحكومات عمله، وإثارة النقاش في المنتدى قد يشمل جميع الفاعلين) يمكن أن تـُكرر وتـُطبق بصورة مفيدة على قطاعات أخرى مثل قطاعي النقل أو المياه.

دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية المستدامة والبيئة

٢٦ - غيرت العولمة ميزان القوى فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة العاملة على الساحة الدولية. وقد سلم المشاركون بفعالية الآليات الدولية القائمة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية (وكانت الجلسة الإقليمية مثالا على ذلك) ولتنسيق إجراءاتها (اختصت لجنة إدارة المنظمات غير الحكومية في لجنة التنمية المستدامة، التي أنشئت في عام ١٩٩٢، بالذكر كمثال على هذه الآلية الفعالة). غير أن هذه المنظمات غير الحكومية، بعد أن أثبتت فعاليتها، أخذت تطالب الآن برفع مستوى مركزها وبمشاركة أوثق في أنشطة الأمم المتحدة في مراحل التفاوض، والتنفيذ والرصد.

٢٧ - وتم التصدي، في سياق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لمسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في العملية الإنمائية. فأشير إلى أن المنظمات غير الحكومية قدمت مساهمات قيمة: فهي قد قدمت موارد بشرية وخبرة لأغراض إنمائية؛ كما أنها أتاحت مصادر جديدة للعمالة في البلدان التي تفشت فيها ظاهرة "نزوح الأدمغة" من خلال إنشاء فرق للأبحاث العلمية ووضع مشاريع جديدة؛ وسدت الفجوة التي تخلفت حين لم تتمكن الحكومات من مواصلة تنفيذها للمشاريع، ولا سيما في المسائل المتعلقة بحماية البيئة بالإضافة إلى مسائل التنمية الاجتماعية والمجتمعية؛ وأوجدت شبكات وأتاحت حافزا للتعاون دون الإقليمي والإقليمي. وعلى هذا تم التسليم بأن دينامية المجتمع المدني هي من الخصائص الرئيسية لعملية الانتقال وشرط أساسي لنجاحها.

العولمة والتنمية الاقتصادية: نظرة من أوروبا الوسطى
عن دور الأمم المتحدة

٢٨ - بينما لجأ العديد من البلدان إلى الأمم المتحدة طلبا للمساعدة على مكافحة الآثار السلبية للعولمة، اتجهت بلدان أوروبا الوسطى إلى الأمم المتحدة طلبا للمساعدة على الالتحاق بركب العولمة. ففي تلك البلدان، اعتبرت مسألة الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي تذكرة مرور إلى تحقيق الحداثة وتمثل الانشغال الرئيسي صراحة في تجنب الدخول في هذه العملية بمركز من الدرجة الثانية. وهكذا بدا جليا أن ليس هناك

أي تصور موحد لكيفية تصدي الأمم المتحدة لقضية العولمة، حيث تختلف التصورات بحسب البلد والرأي العام.

التنمية المستدامة والديمقراطية

٢٩ - شدد المشاركون من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية على أهمية الديمقراطية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية الدائمة. ذلك أن إنتاج المواد الخام لم يعد هو العنصر المتحكم في التنمية الاقتصادية، بل المعرفة والقدرة على تنظيم الناس حول القيام بمهام متغيرة باستمرار. ومع ذلك فإنه لن يتسنى تبادل المعرفة إلا إذا تواصل الناس، ولن يحدث ذلك إلا في مناخ تسوده الحرية. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي توفر الاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي اللازمين للنمو الاقتصادي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تعزز هذه المبادئ. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد مرة أخرى على النداء الوارد في الجزء المتعلق بحقوق الإنسان والمشروح بالتفصيل في الباب الرابع، والداعي إلى إعطاء درجة عالية من الأولوية لتنفيذ الاتفاقيات والقواعد والمعايير.

"التنمية المستدامة والهيكل المالي الجديد"

٣٠ - في رأي المشاركين، ثمة حاجة واضحة إلى جعل النظام الاقتصادي والمالي الدولي أكثر استقرارا وإنصافا. فالحكومات والمؤسسات المالية الدولية لم تضع بعد استراتيجيات واضحة لتنظيم الأسواق العالمية، بينما يولي الرأي العام درجة عالية من الأولوية لإصلاح النظام المالي الدولي.

٣١ - وفي هذا الصدد، اقترح ما يلي:

(أ) إن إصلاح الأسواق المالية، المتسمة حاليا بعدم شفافيتها وتقلبها المفرط، يجب أن يستهدف تشجيع المعاملات المرتبطة بالتجارة المشروعة والأغراض الاستثمارية الحقيقية مع ردع المضاربات؛

(ب) ينبغي للحكومات الوطنية أن تعتمد أنظمة ترمي إلى الحد من نفوذ الأموال التي تستخدم في أغراض المضاربة وإلى ضبط دخول وخروج رؤوس الأموال القصيرة الأجل؛

(ج) وعلى الصعيد العالمي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على قواعد تنظم الأسواق المالية والناشطين فيها. وينبغي وضع نظام لرصد حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل؛

(د) ينبغي إحداث ضريبة على المعاملات المالية، مثل الضريبة التي اقترحها الاقتصادي جيمز توبين، تُخصص حصيلتها لمواجهة التحديات العالمية مثل القضاء على الفقر أو حماية البيئة.

٣٢ - وفيما يتعلق ببعد الاقتصاد الكلي من أبعاد هذا الإصلاح، لاحظ المشاركون أن توزيع العمل على المستوى الدولي يؤيد بوضوح منظمات مثل منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الدول السبع، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على حساب الأمم المتحدة، وهو وضع لم يرض به أولئك المشاركون. وفي هذا الصدد، اقترح ما يلي:

(أ) إعطاء الأمم المتحدة دورا أكثر إيجابية في مجال إعادة تصميم إطار النظام الاقتصادي الدولي من حيث أنه ساد شعور بأن الأمم المتحدة تقدم أفضل الضمانات بالنسبة إلى صنع القرار على أساس ديمقراطي؛

(ب) إدراج المسائل الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي في جدول أعمال جمعية الألفية.

ثالثا - السلام ونزع السلاح: في مواجهة نماذج جديدة من النزاعات

٣٣ - عقدت الدورة الثالثة للجلسة، المخصصة للسلام ونزع السلاح، على خلفية نزاع كوسوفو. ولذلك ينبغي النظر إلى العديد من القضايا التي نوقشت في ضوء ذلك.

٣٤ - ولاحظ رئيس الجلسة، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، أن العولمة، كعامل تغيير، بدأت عندما اكتشف كولمبس أمريكا وأن "نمطا حضاريا" جديدا أخذ يخرج إلى الوجود منذ ذلك الحين بفعل الحافز الهائل الذي جاء به التقدم العلمي والتكنولوجي. وأكد على ضرورة استعادة الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن. وبشأن مسائل نزع السلاح، قال إنه لا يشاطر الشعور السائد بالتشاؤم ولكنه ذكر أن من الضروري أن يضع المؤتمر جدول أعمال جديد يشتمل على مفهوم "تنظيم التسلح" وأن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات وفقا لذلك.

التحديات المقبلة التي سيواجهها السلام في القرن الحادي والعشرين

٣٥ - مع التسليم بأهمية العولمة في الميدان الاقتصادي، رجح المشاركون أن تنجم الأخطار المقبلة على السلام من التوترات الإثنية التي قد تؤدي بدورها إلى تفتت دول قائمة.

٣٦ - وإذا تحققت المطالب الانفصالية الحالية القائمة على اعتبارات إثنية، فإن ذلك قد يؤدي، على رأي أحد المتكلمين، إلى قيام أزيد من ٢ ٠٠٠ دولة مستقلة. فالواقع أن أزيد من ٩٠ في المائة من الدول هي دول متعددة الإثنيات. ولذلك فمن اللازم تفادي الفوارق الإثنية التي تسبب التوتر والانقسام.

٣٧ - ولهذه الغاية، اقترح ما يلي:

(أ) أن يولي علماء السياسة الاعتبار لنماذج جديدة من الدساتير تبنى على فرض أن السيادة الإقليمية يمكن أن تصبح مبدأ باليا؛

(ب) أن تعطي الحكومات الأولوية لمعالجة تنوع مجتمعاتها المحلية ولتلقي المساعدة من المجتمع الدولي لهذا الغرض. فقد كان بالإمكان تفادي العنف في أيرلندا الشمالية، ورواندا، وسري لانكا، والشرق الأوسط لو دبرت أمور المجتمعات المحلية المتعددة الإثنيات بصورة ملائمة وعادلة.

٣٨ - إن عدد النزاعات الإثنية يفوق القدرة الحالية للأمم المتحدة على حل هذه النزاعات. ولذلك، وعلى أساس مبدأ التفريع وشعار "على الأمم المتحدة أن تفعل ما يمكنها وحدها فعله"، اقتُرح ما يلي:

(أ) ينبغي للأمم المتحدة أن تشترك مع المنظمات الإقليمية في تقييم قدرتها على التصدي لهذه النزاعات فرادى وبالتضامن؛

(ب) ينبغي للأمم المتحدة أن تحتفظ بدورها كواضعة للمعايير الأساسية بالنسبة إلى قضايا من قبيل التعددية، والحقوق، ووضع الدساتير، والحكم، وإدارة الأزمات، والتدخل الخارجي.

دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

٣٩ - شكلت سابقة تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو مصدر قلق كبير بالنسبة إلى جميع المشاركين. فقد أثارت هذه السابقة المسائل التالية:

(أ) ثمة ضرورة عاجلة لاستعادة الأمم المتحدة لصدارتها في هذه المسائل. وقد عبر الرئيس دي ماركو عن هذه النقطة ببلاغة حين قال "إن أي إقلال من صدارة الأمم المتحدة تشكل، في جوهرها، تهديدا لفرادى الأمم"؛

(ب) من الذي ينبغي له أن يأذن بمثل هذا التدخل، وعلى أساس أي معايير ينبغي أن يبنى قرار التدخل؛

(ج) إن الدور الأولي للأمم المتحدة في مجال القيام بعمليات دولية تنطوي على استخدام القوة منصوص عليه في الميثاق. وبالتالي، يجب أن تظل أي عملية من هذه العمليات في حدود الميثاق الذي ينص على معايير التدخل ويعطي مجلس الأمن السلطة الوحيدة للبت في لزوم التدخل وطرائق القيام به؛

(د) التعاون مع المنظمات الإقليمية في مسائل السلم والأمن. ورغم أن المشاركين أيدوا عن طيب خاطر مبدأ هذا التعاون (انظر الفقرة المتعلقة بالتفريع أعلاه)، فإنهم شددوا على أن التدخلات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية تستمد شرعيتها من الميثاق. ولذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات وفقا للميثاق. وعلى سبيل المثال، أشار أحد أعضاء أفرقة النقاش إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعتبر نفسها منبثقة من الفصل الثامن من الميثاق. إلا أنه يبدو حاليا أنه لا يزال ثمة شيء من التشوش في هذا الخصوص، وأن المنظمات الإقليمية تعتبر نفسها أحيانا كمنافس للأمم المتحدة. لذا يجب إحداث تسلسل هرمي واتخاذ قرارات واضحة بشأن من يمكنه التدخل وعلى أي مستوى يمكنه ذلك.

إعادة تحديد المفاهيم

٤٠ - أعرب المشاركون عن ضرورة إيضاح مفاهيم شائعة الاستعمال تغير معناها تغيرا جذريا. وتشمل هذه المفاهيم ما يلي:

(أ) "السلم"، الذي لم يعد ينبغي فهمه كمجرد غياب الحرب؛

(ب) "الأمن"، الذي يجب أن يكون عاما وشاملا ومتمركزا حول البشر؛

(ج) "السيادة"، التي هي ليست مطلقة، وإنما تحدها الالتزامات الدولية للدولة؛

(د) "تقرير المصير"، الذي يجب ألا يعتبر الحق التلقائي في الانفصال؛

(هـ) "عدم التدخل"، الذي لا يعطي الحكومات ترخيصا بانتهاك المبادئ العامة للقانون الدولي مع الحصانة التامة من العقاب؛

(و) "نزع السلاح"، الذي بدأ يتراجع أمام مفهوم أوسع هو مفهوم "تنظيم التسلح"، وهو تعبير يدل بشكل أنسب على صيرورة لا على هدف نهائي.

تعزيز السلام ومنع الصراعات

٤١ - أكد عدد من المشاركين على ضرورة وضع نهج لتعزيز السلام في جميع البلدان يضم المؤسسات الديمقراطية التي تضفي الشرعية على من يمسكون بزمام السلطة، ويحترمون القانون والنظام، والرفاه الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية. وللنهوض بقضية السلام، اقتُرح ما يلي:

(أ) أن تعتمد الأمم المتحدة "إعلانا بشأن حق البشرية في السلام"؛

(ب) أن تروج جميع البلدان لثقافة السلام بأن تحول وزارات الدفاع إلى وزارات للسلام، وأن تحول الكليات الحربية إلى أكاديميات للسلام، فتسليط الأضواء على السلام معناه إعطاؤه الأولوية؛

(ج) أن تشجع الحكومات التثقيف في شؤون السلام كجزء من جميع مراحل التعليم الرسمي وغير الرسمي. وبصورة أعم، ينبغي الاستعاضة عن تمجيد الروح العسكرية بنماذج من اللاعنف الفعال.

٤٢ - وفيما يتعلق بمنع الصراعات، تم التأكيد على دور المجتمع المدني؛ وأشير إلى مثالي الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا، حيث كان مثل هذا الدور حاسما في الانتقال إلى الديمقراطية بدون عنف. ولذا فقد اقتُرح:

(أ) أن تبدي الحكومات إرادتها السياسية في الرد بسرعة على النذر المبكرة وأن تساند جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تعارض الحركات العنصرية والحركات القومية المتطرفة؛

(ب) دعم الجماعات القائمة على المجتمعات المحلية في مبادراتها الوقائية.

إدارة الصراعات وحلها

٤٣ - اقترح أن تقوم الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) تشكيل قوة سلام دائمة تابعة للأمم المتحدة جاهزة للتدخلات؛

(ب) تشكيل جهاز خاص لمعالجة النزاعات في شكل معهد مستقل يقدم المشورة العملية بشأن حل الصراعات عن طريق أطراف ثالثة من الخبراء الاستشاريين؛

(ج) وضع نهج متعدد المسارات لإدارة الصراعات، يشمل المعونة والوساطة، والضغوط الخارجية، والتدخلات العسكرية؛

(د) الدعوة إلى مشاركة المرأة في حل الصراعات على مستوى صنع القرار.

نزع السلاح

٤٤ - رأى المشاركون أن أنشطة نزع السلاح في الأمم المتحدة آخذة في التباطؤ، وعلى الأخص في ميدان نزع الأسلحة النووية. ورؤي أن الجهود التي تبذل حاليا لتحديث منظومات الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية تعمل على تقويض معاهدة ١٩٧٢ للحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

٤٥ - وسعيا وراء إعطاء دفعة جديدة لمسائل نزع السلاح، اقترح ما يلي:

(أ) عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛

(ب) الاستفادة من البرنامج الذي وضع في كانبيرا منذ عدة سنوات لإزالة جميع الأسلحة النووية الموجودة في العالم، وهو يحتوي على اقتراحات محددة ما زالت صالحة حتى اليوم؛

(ج) تشجيع الجهود الإقليمية لمنع انتشار الأسلحة. وأبرز المشاركون الأمثلة الإيجابية التي ضربتها عدة بلدان (أوكرانيا، وبيلاروس، وكازاخستان) نجحت في أن تصبح بلدانا خالية من الأسلحة النووية. فمثل هذه الجهود سيكون لها مغزى خاصا في جنوب شرق آسيا، وشبه الجزيرة الكورية، والشرق الأوسط؛

(د) تعزيز التنسيق بين نزع السلاح الرأسي (تخفيض الترسانات) ونزع السلاح الأفقي (الحد من الانتشار).

تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٤٦ - أعرب المشاركون عن اعتقادهم بأن المنظمات غير الحكومية أظهرت فعاليتها في مسائل السلم والأمن، ربما أكثر مما أظهرته في أي مجال آخر، وهو ما يشهد عليه المثال النموذجي المتجسد حاليا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٤٧ - واقترح أن تقوم الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) أن تدعم دور المنظمات غير الحكومية في مجال الدعوة. واستشهد في هذا الصدد بـ "النداء من أجل السلام" الذي أصدره عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي اجتمعت في لاهاي في شهر أيار/ مايو الماضي، كمثال لأعمال المتابعة؛

(ب) أن تستفيد على وجه أفضل من قدرتها على تنبيه المجتمع الدولي إلى الصراعات الوشيكة؛

(ج) أن تعتمد بقدر أكبر على قدرة المنظمات غير الحكومية على توفير معلومات مستقلة في حالات الصراع (وهي مزية يمكن للمحاكم الجنائية الدولية أن تستفيد منها أيضا)، وأن تحمي السكان المدنيين وقت الحرب. وتجري الآن إقامة شبكة دولية للشؤون الإنسانية لإعداد مقترحات محددة في هذا الصدد تقدم إلى جمعية الأمم المتحدة الألفية.

رابعا - تعزيز دور الأمم المتحدة

٤٨ - ركز الجزء الختامي من جلسات الاستماع الإقليمية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على موضوع "تعزيز دور الأمم المتحدة". وشارك في ذلك بنشاط الرئيس دي ماركو، والسيد بيرتيلوت، والسيد بتروفسكي، والسيد فان بوفين، والسيدة داهل.

٤٩ - وأكدت المناقشة الختامية ما كان قد ظهر في الدورات المواضيعية الثلاث، ألا وهو أن المجتمع المدني متعلق تعلقا شديدا بقيم الأمم المتحدة، ويؤمن بأن هذه القيم ينبغي أن تفيد جميع الأفراد وجميع البلدان على قدم المساواة. ولذا فإن المجتمع المدني أصبح يشعر بقلق متزايد لعدم احترام مبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها لا تحترم في كثير جدا من الأحيان، ولتطبيق معايير مزدوجة، ولتجاوز الأمم المتحدة في بعض القرارات والإجراءات الأساسية التي تتخذ خلافا لميثاقها. ورأى المشاركون أن الأمم المتحدة أخذت تفقد مصداقيتها، وأعربوا عن قلقهم للنتائج التي يعود بها ذلك على أنفسهم وعلى أبنائهم.

٥٠ - ولذا فإن التوصيات التي صدرت عن المداولة كانت تهدف إلى استعادة مصداقية الأمم المتحدة، والسماح للمجتمع المدني بالمشاركة الإيجابية في عملها. فاستعادة مصداقية الأمم المتحدة تبدأ بتطبيق معاملة متساوية في الظروف المتماثلة. ويدخل في إطار المصداقية التنفيذ الفعلي للقرارات والمبادئ والمعايير المعتمدة من جانب الحكومات في جميع أجهزة الأمم المتحدة، الأمر الذي تترتب عليه إتاحة الموارد البشرية والعسكرية والمالية. كما رؤي أن مشاركة المجتمع المدني عن طريق البرلمانات أو المنظمات غير الحكومية هي وسيلة لتحسين كفاءة الأمم المتحدة وجعل الحكومات محاسبة عن تقيدها بمبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها.

استعادة مصداقية الأمم المتحدة:
تلافي ازدواج المعايير

٥١ - ضرب مثالان على ازدواج المعايير. أولهما في ميدان الاقتصاد، وهو لا يتعلق بالأمم المتحدة وإنما بمنظمة التجارة العالمية، حيث طبقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال الإعانات الزراعية وإساءة استعمال إجراءات مكافحة الإغراق، ممارسات لا يرتضيانها من الدول الأخرى. وثانيهما في ميدان حقوق الإنسان، حيث لا تتم متابعة الانتهاكات التي حدثت في سيراليون، مثلا، بنفس الصدق الذي تتم به

متابعة الانتهاكات التي تحدث في كوسوفو، ورأى المشاركون أن هذه الأنواع من المعايير المزدوجة آخذة في التزايد، وأوضحوا أنها تنال من مصداقية الأمم المتحدة ومن فعاليتها.

٥٢ - وفي عالم يتسم بالاتصالات الفورية والخلل الشديد في توازن التغطية الإعلامية للأحداث في بعض المناطق، أصبحت الإجراءات المطولة التي تتسم بها الدبلوماسية المتعددة الأطراف تمثل عقبة كبرى. ومع وجود سابقة كوسوفو في الأذهان، أخذ الناس يستجيبون لحجة أنصار تدخل حلف شمال الأطلسي بدون إذن من مجلس الأمن قائلين: "لو كان علينا أن ننتظر قرارا من الأمم المتحدة، لأبيد سكان كوسوفو الألبانيوا الأصل". وعلى هذا يبدو أن تعزيز قدرة مجلس الأمن على الاستجابة للأزمات في الوقت المناسب يتصدر جدول أعمال تعزيز الأمم المتحدة.

٥٣ - ودارت المقترحات المتصلة بإصلاح مجلس الأمن إما حول مسألة زيادة عدد أعضائه أو حول مسألة إلغاء حق النقض (الفيتو) للأعضاء الدائمين. ولكن إزاء ما لوحظ من الأثر المعاكس الذي يرجح أن تحدثه هذه المقترحات على فعالية عملية صنع القرار في مجلس الأمن، أبدى المشاركون اهتمامهم بالأفكار التي طرحها الرئيس دي ماركو، الذي اقترح تطلب تصويتين بالنقض لوقف القرار. واقترح، كبديل، ترجيح الأصوات كما يحدث الآن في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

٥٤ - غير أن المشاركين رأوا، فيما وراء الإصلاح المستهدف لمجلس الأمن، أن تمنح الأمم المتحدة أعلى درجات الأولوية لحل مشكلة تضارب المبادئ (عدم التدخل في المسائل الداخلية لدول ذات سيادة مقابل المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي عن الرد على الانتهاكات الجسيمة والشاملة لحقوق الإنسان في أي بلد بعينه، كمثال واحد في هذا الخصوص).

٥٥ - وقد اقترح ما يلي بالنسبة إلى مسألة تضارب المبادئ الأساسية هذه:

أن تخول الحكومات الأمين العام إنشاء جهاز استشاري مؤلف من شخصيات بارزة يكون من حقه وضع تقييم محايد لمعايير تقدير التسلل الهرمي للمبادئ قيد النظر، وتقديم توصياته في حالات معينة على هذا الأساس.

التنفيذ الفعال للقرارات والمبادئ والقواعد

٥٦ - ثمة فرق بين أن يتخذ مجلس الأمن قرارات صحيحة في الوقت المناسب، وبين أن تنفذ تلك القرارات. ولتفادي التأخيرات التي تؤدي إلى تفاقم الحالة وتترتب عليها خسائر بشرية كبيرة، تم اقتراح ما يلي:

(أ) أن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء قوة دائمة لاستجابة الطوارئ إلى حالات الأزمات؛

(ب) أن تحتفظ الحكومات ضمن جيوشها بقوة عسكرية دائمة يمكن للأمم المتحدة الاعتماد عليها عندما يكون التدخل مطلوبا.

٥٧ - وبصرف النظر عن التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن، فقد هيمن على المناقشة خلال انعقاد الأجزاء الثلاثة. واهتمام واحد غلاب يتمثل في ضرورة قيام الأمم المتحدة بتطوير قدراتها على التنفيذ والمضي قدما في وضع آليات لحمل الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها على الصعيد الدولي.

٥٨ - وساد الطابع العام للمناقشة تصريحات من قبيل: "لقد وصلنا بالمفاهيم والمبادئ والاتفاقيات والقواعد إلى أقصى شوط بوسعنا أن نبلغه؛ ويجب علينا أن ننتقل إلى التنفيذ"، أو "إن علينا أن نسد الهوة الفاصلة بين قواعد الأمم المتحدة وبين تنفيذها". كما ألقي الضوء مرارا على مسألة العجز عن ترجمة الالتزامات إلى أعمال وتوفير إجراءات أنجع في مجال متابعة ورصد تنفيذ تلك القواعد.

٥٩ - وتتمثل الخطوة الأولى في وفاء الدول الأعضاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بنفسها. وقد شدد المشاركون على الحاجة إلى الأخذ بمزيد من المساءلة و "الحكم الرشيد" من جانب الدول الأعضاء.

٦٠ - وتحقيقا لهذه الغاية تم اقتراح ما يلي:

(أ) أن تعطي الأمم المتحدة الأولوية للتنفيذ الفعال وتفتتح عقدا دوليا للتنفيذ؛

(ب) أن تتولى المنظمات غير الحكومية تعبئة الرأي العام لمساءلة الحكومات في مجال الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها ضمن إطار الأمم المتحدة.

وضع نهج وقائي في جميع الميادين الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة

٦١ - أكد المشاركون أنه رغم أن الوقاية تفهم تقليديا بوصفها جزءا من أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها ينبغي ألا تظل محصورة في هذا الميدان. إذ ثمة مجال لنهج يقوم على مزيد من الاستباقية لتعزيز حقوق الإنسان وشن الحرب على الفقر. وذلك يدعو إلى تعزيز إدماج هذه المجالات المتداخلة البارزة في المسار الرئيسي لجميع أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتم بوضع آليات للإنذار المبكر وإجراءات الوقاية.

تزويد الأمم المتحدة بالوسائل المناسبة

٦٢ - تتضمن الفقرة ٦١ بعضا من الاقتراحات الرامية إلى التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن. وتعد إرادة الحكومات أمرا لازما لتنفيذ الاتفاقيات والقواعد والمعايير. بيد أن الأمم المتحدة تتحمل أيضا مسؤولية ممارسة الرصد وتقديم المساعدة. ولكي يكون في مقدور الأمم المتحدة القيام بذلك، ينبغي أن تتوفر لديها موارد تتناسب والدور الموكل إليها. وقد ارتأى المشاركون أن الميزانية الفعلية للأمم المتحدة "منخفضة على نحو يبعث على السخرية". وحذروا من مغبة السقوط في دائرة مغلقة يؤدي فيها نقص الموارد إلى إضعاف كفاية الأمم المتحدة، مما يؤدي بدوره إلى النيل أكثر من مصداقيتها ويتيح المجال لما يتذرع به عدد من الدول الأعضاء للدعوة إلى المزيد من التخفيضات في الميزانية.

الأخذ بالنهج الديمقراطي في مؤسسات الأمم المتحدة

٦٣ - وصفت الجمعية العامة خلال جلسة الاستماع بأنها مؤسسة الأمم المتحدة التي"تعد فيها جميع البلدان أعضاء دائمين". وأعرب المشاركون عن رغبتهم في أن يروا الجمعية العامة تعمل أكثر كما لو كانت برلمانا وطنيا وألمحوا إلى الحاجة إلى جلب "المزيد من الديمقراطية البرلمانية" إلى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ذكر مرارا ما يلي:

(أ) أن الجمعية العامة ينبغي ألا يقتصر انعقادها على دورة واحدة في السنة كما هو شأنها حاليا بل ينبغي أن تنعقد في ثلاث دورات مختلفة على مدار السنة؛

(ب) أن جدول أعمال الجمعية العامة ينبغي تقليصه وزيادة تركيزه على الأولويات؛

(ج) أن جميع مشاورات الأمم المتحدة ومناقشاتها يجب أن تكون مستندة إلى قضايا متجهة إلى تحقيق النتائج.

إشراك المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة

٦٤ - كانت مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة نغمة سائدة في الأجزاء المواضيعية الثلاثة والجزء الختامي. وقد تم الاعتراف بمساهمتها الماضية، والإقرار بأنه لولا تلك المشاركة لما أمكن تحقيق عدة إنجازات رئيسية للمنظمة (منها مثلا اتفاقية حقوق الطفل، و "معاهدة الألغام الأرضية"، والمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في

صنع القرارات والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية). وقد رئي أن من الضروري تأمين وفاء الحكومات بالالتزامات التي تعهدت بها، وتحسين ارتباط التوصيات بالموضوع، فضلا عن المساعدة المقدمة من قبل الأمم المتحدة، ومعالجة الحالة المترتبة عن العولمة والمتمثلة في أن دور الدول في القضايا الوطنية والدولية أخذ يتقلص نسبيا إزاء الدور الذي تضطلع به السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التجارية.

٦٥ - ولزيادة مشاركة المجتمع المدني من خلال البرلمانات، أو السلطات المحلية، أو المنظمات غير الحكومية تمت التوصية بما يلي:

(أ) أن تدخل الأمم المتحدة في تحالفات وشراكات استراتيجية مع جماعات فاعلة جديدة على الساحة الدولية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، والبرلمانيون، والسلطات المحلية، وأوساط الأعمال. وينبغي ألا تقتصر هذه التحالفات على التعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إذ يتعين على الأمم المتحدة أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية بل حتى مع المحلية منها إذا كان ذلك مناسبا. ويمكن القيام بذلك على أساس مواضيع محددة ومن خلال إنشاء تجمعات من المنظمات غير الحكومية تخصص لمعالجة القضايا المطروحة؛

(ب) أن تنشأ، بمشاركة المنظمات غير الحكومية، أفرقة عاملة مخصصة مشتركة بين القطاعات داخل الأمم المتحدة، في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة؛

(ج) أن تعزز إمكانيات وصول المنظمات غير الحكومية إلى مصادر معلومات الأمم المتحدة، وبخاصة إلى قواعد بيانات الأمم المتحدة ونظام الأقراص الضوئية بالأمم المتحدة؛

(د) أن تنشئ الأمم المتحدة شراكات تأخذ في الاعتبار الأهمية والأدوار المتغيرة لمختلف العناصر الفاعلة المشاركة في أنشطتها: الدولة، والمنظمات غير الحكومية داخل المجتمع المدني، والبرلمانيون، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية؛

(هـ) أن تنشئ الأمم المتحدة "منتدى للمجتمع المدني" أو "مجلس للشعب" للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(و) أن يقبل ممثلو الحكومات توسع الأمم المتحدة في إشراك مثل تلك المنظمات غير الحكومية في العملية التفاوضية وكذلك في مرحلة التنفيذ.

٦٦ - وقد ساد الشعور بأن من الضروري للمنظمات غير الحكومية ذاتها أن تعمل على تحسين شفافيتها وتمثيلها ومساءلتها مقابل إشراكها على نحو أكبر.

خامسا - ملاحظات ختامية للرئيس دي ماركو

٦٧ - استهل الرئيس ملاحظاته بالتأكيد على الكلمة الختامية لرئيس الجلسة ينبغي ألا تكون بيانا يلخص ما قيل. بل إن عليه أن يستخلص استنتاجات قائمة على تفسيره لمجموع التصريحات بوصفها كلا متكاملا. وبعبارة أخرى، فإن الكل هو شيء أكثر من مجموع أجزائه. والمناقشة المتعلقة بالأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يجب أن ينظر إليها في ضوء هذا، ومن الضروري الاستفادة من كلا النهجين الجزئي والكلي اللذين أعرب عنهما خلال جلسة الاستماع.

٦٨ - وانطلاقا من البديهيات، أكد الرئيس أن الأمم المتحدة ليست مفهوما مجردا، بل هي كيان حقيقي وهي لها من السلطة والوسائل والفعالية ما تريده لها الدول الأعضاء. وبناء عليه فلا مجال لتوجيه الاتهام إلى الأمم المتحدة: ولئن كان ثمة ما يدعو إلى الإقرار بالذنب، فيلزم أن يأتي ذلك الإقرار من جانب الدول الأعضاء في أغلب الأحوال، ومن المفيد مناقشة موضوع الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، شريطة أن تؤمن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وتريدها منظمة تتمتع بالمصداقية والفعالية وبالقدرة على الوفاء بميثاقها، مما يضع المسؤولية على عاتق الجميع، وبشكل رئيسي على كاهل الحكومات، التي تتحمل أكبر التبعات إزاء ما تكون عليه الأمم المتحدة في المستقبل.

٦٩ - ومضى قائلا إن البرلمانات تنهض بمسؤوليات كبيرة في الديمقراطيات، ولكن الحكومات في النظم الديمقراطية تحظى تأييد أغلبية الشعب. وبينما يحق للحكومات بالتالي أن تتكلم باسم شعوبها، فإن على البرلمانات أن تضطلع بدور أكثر فعالية في أعمال الأمم المتحدة. وبعد أن ساق أمثلة رئيسية على ذلك ومنها الجمعية البرلمانية التابعة للمجلس الأوروبي والجزء البرلماني في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن الاتحاد البرلماني الدولي، اختتم بقوله إن من الحكمة تحديد دور للبرلمانيين في إطار الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين، مع إيلاء الاعتبار الكامل لواقع أن الحكومات هي التي تصنع القرارات في النظم الديمقراطية. ولما كانت الجمعية العامة جهازا تمثل فيه حكومات الدول الأعضاء، يتعين علينا الافتراض بأن القرارات الصادرة قد اتخذتها حكومات ممثلة للشعوب وهي مسؤولة عن قراراتها.

٧٠ - وشدد الرئيس على أهمية مبدأ المساءلة في الأمم المتحدة. ففيما قد يكون البرلماني الفرد مسؤولا أمام الدائرة الانتخابية التي يمثلها، فإن الحكومة المنتخبة تكون مسؤولة أمام الشعب ككل. ولذلك، فرغم أن إدخال جزء خاص بالبرلمانيين في عمل الأمم المتحدة يتسم بالأهمية، فمن الضروري أن نبقي في الحسبان أن الجمعية العامة هي التي يؤول إليها اتخاذ القرار والقيام بالتصويت وأن الحكومات المنتخبة يجب أن تضطلع في الجمعية العامة بالدور الذي يخولها إياه الميثاق.

٧١ - وفي معرض إشارته إلى الاقتراح المتعلق بمنتدى للمجتمع المدني، أعرب الرئيس عن رأيه في أن هذا الموضوع ينبغي أن يحظى بمزيد من الدراسة لأنه يستحق أن يدرج في سياق موضوع الأمم المتحدة

في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان ينبغي للأمم المتحدة ألا تكون تعبيرا عن إرادة الحكومات والبرلمانيين فقط بل أن تحظى أيضا بدعم أوسع، فيلزم النظر بجدية في كيفية إشراك المنظمات غير الحكومية، سواء من خلال منتدى للمجتمع المدني أو عن طريق آخر، ومع الإفادة من تجربتها ونهجها الجزئي في معالجة القضايا، مما سيساهم في إيجاد أمم متحدة جديدة.

٧٢ - وأعرب الرئيس عن اقتناع جميع الحاضرين بأن حقوق الإنسان أخذت تكتسب الأهمية الي تستحقها في جدول أعمال الأمم المتحدة. وأوضح أن عملية إنهاء الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري إثنان من أهم إنجازات الأمم المتحدة في الخمسين سنة الأولى من عمرها، كما أن لهما أهمية جوهرية من منظور حقوق الإنسان واحترامها.

٧٣ - ولاحظ الرئيس أن القضية الكبرى التي برزت خلال جلسة الاستماع تتعلق بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في دولة عضو بعينها، وتساءل هل يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات دولية ضد الدولة المعنية؟ وفي بحثه عن جواب، لاحظ الرئيس أن نداءات حارة تتعلق بأفغانستان قد تم توجيهها خلال جلسة الاستماع؛ ولو أن الجلسة كانت في أفريقيا لوجهت نداءات مماثلة فيما يتعلق بسيراليون وبوروندي وبلدان أخرى.

٧٤ - وأشار الرئيس أيضا إلى أن مراقبي الأمم المتحدة شهدون، قبل كوسوفو، عمليات تقتيل وحشية في سريبرنيتشا. ولم يقوموا بشيء، بل لم يكن بوسعهم القيام بشيء. ومن ثم فإن عجز الأمم المتحدة رغم تواجدها عن حماية الأرواح البشرية يشكل مصدرا للقلق. كما أن السابقة التي أدت في كوسوفو لاتخاذ إجراءات عسكرية بواسطة مجموعة من الدول الأعضاء خارج النطاق المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة تشكل مصدر قلق آخر.

٧٥ - وأكد الرئيس على ضرورة وعي عبر التاريخ هذه ومع التسليم بأن الأمم المتحدة تتعامل مع قضية مبدئية كبرى. وأنها تجتاز مرحلة انتقالية، تمر فيها من نفق دون أن تبلغ نهايته بعد. وتساءل الرئيس: كيف سترد الأمم المتحدة على التعديات الواسعة على حقوق الإنسان؟ إن الأمم المتحدة تحتاج إلى الشجاعة لتكون صادقة مع نفسها ولتدرك أن هذا الأمر يحتاج إلى مواجهتها بروح المسؤولية. فلا سبيل إلى أن تتكرر سريبرنيتشا. والميثاق واجب الاحترام. ولا يجب التسليم بهاتين النقطتين الهامتين، ثم يتعين على الدبلوماسيين والحكومات والشعوب السعي جاهدين بكل تواضع من أجل إيجاد حل.

٧٦ - وذكر الرئيس أن الميثاق درع يقي من العدوان؛ فهو يوفر حدود الإجراءات العسكرية والأساس الذي تقوم عليه. وهو يحدد ولاية مجلس الأمن بوصفه الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد أظهرت التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة، ولا سيما في كوسوفو، أن ثمة حاجة إلى التأمل. ففي الجمعية العامة يُعد جميع الأعضاء أعضاء دائمين، بينما يضم مجلس الأمن فئات مختلفة من العضوية. والعضوية الدائمة في مجلس الأمن ناجمة عن ظروف تاريخية ولكنها تعزى أيضا إلى المسؤوليات العالمية

التي يتحملها أولئك الأعضاء. وقد برزت المشكلات حين جعل حق النقض (الفيتو) مجلس الأمن عاجزا عن التصرف لمصلحة مسؤوليته الأولى المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن المهم التشديد على أن مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية المأذون لها بالشروع في استعمال القوة بموجب أحكام الميثاق. مما يكفل استمرار مكان الصدارة لقدرته على التصرف.

٧٧ - ولاحظ الرئيس أن ثمة مقترحات قُدمت بشأن حق النقض. وقد اقترح البعض اقتضاء التصويت المزدوج بالنقص للوقف الفعلي لأي قرار. واقترح الرئيس النظر في اعتماد نظام آخر يحقق التوازن بين الحاجة إلى التسليم بالمسؤولية العالمية الواقعة على عاتق بعض الدول وكفالة قدرة المجلس على التصرف في الوقت نفسه. واقترح نظاما للتصويت التفاضلي شبيه بالنظام المتبع في مؤسسات وهيئات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي. وأعرب الرئيس عن رأيه بأن هذه المسألة تثير قدرا كبيرا من التفكير والتأمل في سياق كفالة فعالية مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين.

٧٨ - وتطرق الرئيس إلى الجمعية العامة، فذكر أنه يرى أنها ينبغي أن تجتمع طوال العام، وتتناول مجالات اهتمام رئيسية مثل السلم ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. ولا يكفي أن تظل اللجان الرئيسية عامة، بل ينبغي حمل الجمعية أيضا على العمل على أساس مستمر.

٧٩ - وانتقل الرئيس إلى مسألة الفقر، فأعرب عن فزعه من الحقيقة المتمثلة في "أننا نعيش في عالم يعاني فيه قرابة بليون شخص، أي سُدس الإنسانية، من الأمية الوظيفية، وتتعفن فيه الأغذية بينما يموت الناس جوعا". وهذا هو التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. واتفق الرئيس مع أحد المتكلمين فشدد على أن القضاء على الفقر لا يعد من باب الإحسان بل هو استثمار في المستقبل. وهذا الأمر ذو صلة أيضا بما ينبغي أن يكون تغييرا في دور مجلس الوصاية. واستشهد الرئيس بالمبدأ السامي الذي يأخذ به قانون السابقات القضائية، وهو مبدأ الأمانة، فاقترح دورا جديدا لمجلس الوصاية هو: صون الميراث المشترك للبشرية، وحماية الشعوب في بلدانها التي انهارت فيها بُنى الدولة انهيارا تاما، وحماية الشعوب التي يفتك بها الجوع.

٨٠ - وفي الختام، دعا الرئيس دي ماركو المشاركين إلى أن يدركوا أن الاستثمار في الأمم المتحدة لا يعني مجرد الاستثمار في فكرة، بل هو بالأحرى استثمار في مستقبل أولادنا. فالتفكير في الغد مع الاستفادة من أخطاء الأمس واليوم يجعل من الممكن الاتيان بمستقبل أفضل.

المرفـق الأول

جلسة الاستمـاع المعقـودة لمنطقـــة اللجنـة الاقتصادية لأوروبا، استعدادا لجمعية الأمم المتحدة للألفية

برنامج العمل

الأربعاء ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩

الساعة ٩/٤٥-١٠/٠٠ بيانات استهلالية
السيد إيف بيرتلو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا
السيد مايلز ستوبي، الأمين العام المساعد، منسق الأعمال التحضيرية لجمعية الأمم المتحدة للألفية
سعادة السيد غيدو دي ماركو، رئيس مالطة

الساعة ١٠/٠٠-١١/٠٠ الجزء المتعلق بحقوق الإنسان
مديرة المناقشة: السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الساعة ١٠/٠٠-١١/٠٠ حلقة نقاش
السيد تيودور فان بوفين، أستاذ في كلية القانون، جامعة مستريخت، هولندا
السيدة آن ماري ليزين، عضو مجلس الشيوخ، بروكسل، وخبيرة مستقلة في حقوق الإنسان والفقر المدقع لدى لجنة حقوق الإنسان
السيد أندرس ب. جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف
السيدة باربارا ليمانوفسكا، المديرة التنفيذية للمركز النسائي الوطني للمعلومات، وارسو
السيد روبرت دافيس، الرئيس التنفيذي لمنتدى برينس أوف ويلز لقادة قطاع الأعمال، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الساعة ١١/٠٠-١٣/٠٠ مناقشة مفتوحة مع الممثلين المدعوين للمجتمع المدني والدول الأعضاء

الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠ الجزء الخاص بالتنمية المستدامة
مدير المناقشة: السيد إيف بيرتلو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا

الساعة ١٥/٠٠-١٦/٠٠ حلقة نقاش
سعادة السيدة بيرغيتا داهل، رئيسة البرلمان، ستوكهولم
السيدة مارينا بونتي، ماني تيزي، ميلان، إيطاليا
السيدة فلاستا ستيبوفا، نائبة الرئيس، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، براغ
السيدة لينا كولارسكا - بوبينسكا، مديرة معهد الشؤون العامة، وارسو
السيدة فيكتوريا إلياس، الاتفاق الاقتصادي (ECO-ACCORD)، موسكو

الساعة ١٦/٠٠-١٨/٠٠ مناقشة مفتوحة مع الممثلين المدعوين للمجتمع المدني والدول الأعضاء

الخميس ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩

الساعة ١٠/٠٠-١٣/٠٠ الجزء المتعلق بالسلم ونزع السلاح
مدير المناقشة: السيد فلاديمير بيتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

الساعة ١٠/٠٠-١١٠٠ حلقة نقاش
السيدة ماري فيتزدوف، مديرة معهد حل الصراعات والإثنية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيدة ماج بريت ثيورين، رئيسة المجلس الدولي للبرلمانيين من أجل العمل العالمي، نيويورك
السيدة أوجينيا بيسا - لوبيز - منظمة التأهب الدولي، لندن
السيد فلاديمير لوكين، رئيس لجنة الشؤون الدولية، المجلس التشريعي للدولة، موسكو
السيد آدم دانييل روتفيلد، مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، ستوكهولم

الساعة ١١/٠٠-١٣/٠٠ مناقشة مفتوحة مع الممثلين المدعوين للمجتمع المدني والدول الأعضاء

الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠ استنتاجات: تعزيز الأمم المتحدة
مناقشة مفتوحة
ملاحظات ختامية

المرفق الثاني

جلسة الاستماع المعقودة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، استعدادا لجمعية الأمم المتحدة للألفية، جنيف، ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩

قائمة المشاركين

ألف - أعضاء اللجنة

استونيا
مال تالفيت
مستشار البعثة الدائمة لاستونيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

ألبانيا
مارغريتا غيغا
البعثة الدائمة لألبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

ألمانيا
كريستا وولف
البعثة الدائمة لألمانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

هولكر إيبرلة
وزير
البعثة الدائمة لألمانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

رولاند ماوخ
رئيس إدارة شؤون التنمية
وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية

أوكرانيا
ميكولا ميميسكول
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

سيرهي يامبولسكي
مستشار
البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

فلاديسلاف زوزيليا
البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أيسلندا

هاوكور أولافسون
نائب الممثل الدائم
البعثة الدائمة لأيسلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

إيطاليا

جوسيبي كالفيتا
مستشار أول
البعثة الدائمة لإيطاليا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

البرتغال

أنطونيو بيريرا بوتاو
مستشار
البعثة الدائمة للبرتغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بلجيكا

ماشتيلد فوستييه
نائب الممثل الدائم بالإنابة
البعثة الدائمة لبلجيكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بيلاروس

فلاديمير بونكراتينكو
البعثة الدائمة لبيلاروس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تركيا

أليف تشومودلو - أولغين
سكرتيرة ثالثة
البعثة الدائمة لتركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

كالوفسكي ناستي
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

غوس بترسكي
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

غركوف فاسكو
مستشار في وزارة الشؤون الخارجية

بليانا ستيفانوفسكا - سيكوفسكا
البعثة الدائمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الدانمرك

إيفا غرامبيه
البعثة الدائمة للدانمرك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

سلوفينيا

غريغور زوري
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

السويد

آن ديسمور
مستشارة (حقوق الإنسان)
البعثة الدائمة للسويد لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

سويسرا

دومينيك بيتر
مستشار (حقوق الإنسان)
البعثة الدائمة لسويسرا لدى المنظمات الدولية في جنيف

جوريبوري
مسؤول دبلوماسي
شعبة الأمم المتحدة
الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية

مورو دينا
البعثة الدائمة لسويسرا لدى المنظمات الدولية في جنيف

فرنسا

فيليب بيتي
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لفرنسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

جان غريبلينغ
مستشار
البعثة الدائمة لفرنسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

جان - ميشيل ديباكس
الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح

جاك بيرنييه
مستشار دبلوماسي للحكومة

فنلندا

هانا رينكينيفا - هيكيلا
مستشارة
البعثة الدائمة لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

آنتي ريتوفوري
البعثة الدائمة لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

قبرص
بيتروس كيستوراس
نائب الممثل الدائم
البعثة الدائمة لقبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

كنـــدا
ليونارد بولين
إدارة الأمم المتحدة
وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية

مالطـــة
جاكلين اكيلينا
البعثة الدائمة لمالطة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
غريغ تولمين
رئيس إدارة التنمية الدولية
وزارة الخارجية

تشارلس ج. ر. مور
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

النرويج
إنغريد مولستيد
سكرتيرة ثانية
البعثة الدائمة للنرويج لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

النمسا
إيرين فرويدينشوس
الممثل الدائم للنمسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

توماس لويدز
البعثة الدائمة للنمسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

هنغاريا
زولتان فارغا
مستشار
البعثة الدائمة لهنغاريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

غيليرت شابو
البعثة الدائمة لهنغاريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

هولندا
ياكوب واسلاندر
البعثة الدائمة لهولندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الولايات المتحدة الأمريكية
جون د. لونغ
مستشار سياسي
البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

اليونان
ديونسيوس كوندورياس
البعثة الدائمة لليونان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

باء - الدول غير الأعضاء في اللجنة

أنغولا
ليوفيغِلدو داكوستا إي سلفا
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لأنغولا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

رونالدو نيتو
مستشار
البعثة الدائمة لأنغولا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

باكستان

نهمينا جنجوا
مستشار
البعثة الدائمة لباكستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

محمد سايروس سجاد قاضي
سكرتير ثان
البعثة الدائمة لباكستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تونس

رؤوف شطى
مستشار
البعثة الدائمة لتونس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الصين

وانغ خيانبنغ
البعثة الدائمة للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

جيم - أعضاء أفرقة النقاش

بربجيتا داهل
رئيسة البرلمان السويدي

روبرت ديفيز
كبير الموظفين التنفيذيين
منتدى برنس أوف ويلز لقادة قطاع الأعمال
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

فكتوريا إلياس
نائبة مدير "الاتفاق الاقتصادي"
الاتحاد الروسي

مارى فتزدوف
مديرة معهد حل الصراعات والإثنية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

اندرز ب. جونسون
الأمين العام، الاتحاد البرلماني الدولي
جنيف

لينا كولارسكا - بوبنسكا
مديرة معهد الشؤون العامة
وارسو

باربارا ليمونوفسكا
المديرة التنفيذية، المركز النسائي الوطني للمعلومات
وارسو

آن - ماري ليزين
عضو مجلس الشيوخ
بروكسل
خبيرة مستقلة في حقوق الإنسان والفقر المدقع
لجنة حقوق الإنسان

فلاديمير لوكين
رئيس لجنة الشؤون الدولية
مجلس الدولة التشريعي للاتحاد الروسي

يوجينيا بيزا - لوبيز
رئيسة إدارة الدعوة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

مارينا بونتي
مان تيزي
ميلانو، إيطاليا

آدم دانيل روتفلد
مدير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام

فلاستا ستيبوفا
عضو البرلمان التشيكي
نائبة رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

ماي بريت تيورن
رئيسة المجلس الدولي للعمل العالمي
السويد

تيودور بوفن
أستاذ في كلية القانون، قسم القانون الدولي والأوروبي
جامعة ماسترخت
هولندا

دال - منظمات الأمم المتحدة

سيغريت بلستيد فدرسن
مدير برنامج
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

غرترود اتار
موظفة إعلام
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الفونس ماكدونالد
مدير مكتب شؤون الاتصال
صندوق الأمم المتحدة للسكان

تريشا ريدي
موظفة اتصال
وحدة الإغاثة الإنسانية ومكتب شؤون الاتصال
برنامج متطوعي الأمم المتحدة

باتريشيا لويس
مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

جوزف غولدبلات
معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

هربرت شارنبرويش
المدير الإقليمي لأوروبا
منظمة العمل الدولية

ذ

رينر بريتزر
منظمة العمل الدولية

هاء - المنظمات الحكومية الدولية

لورانس أدادي
البعثة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

واو - المنظمات غير الحكومية

المنظمات ذات المركز الاستشاري العام

رابطة المتقاعدين الأمريكية	لي بيلي
جامعة براهماكوماريس الروحية	ماري - تيريز كلاين هيلين سايرز
منظمة كاريتاس الدولية	ماري توم
منظمة الفرانسسكان الدولية	ألسندرا أولا جون كويغلي
منظمة الصليب الأخضر الدولية	برتران شارييه
غرفة التجارة الدولية	مايكيلا إغلين

المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية	جوليان دزني هوبيرا اعتمادي نايجل تارلنغ
الاتحاد الدولي للمستوطنات ومراكز الجوار	كارول لوبن
الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع	أنيليزة أوشفر
المنظمة الدولية لأرباب العمل	دبورا فرانس
منظمة أطباء العالم الدولية	الكسندر كاماروتوس فلورانس ترنتينياك غراسييلا روبرت
نادي الروتاري الدولي	غلبرت كوتو
جمعية التنمية الدولية	جاكلين غرانجر
الرابطة الدولية لأخوات المحبة	نيكوليس كاليرولي
اتحاد أخوات المحبة اليوناني	تومبرا ماريكيري
اتحاد النساء الديمقراطي الدولي	سيلفي جان
المؤتمر العالمي المعني بالدين والسلام	كازوهيرو يوشناغا
المنتدى الاقتصادي العالمي	ماشا ليفنسون
الاتحاد العالمي للمحاربين القدامى	ماريك هاغماير
منظمة زونتا الدولية	ماري - كلير سيغوريه

المنظمات ذات المركز الاستشاري الخاص

جمعية المعوقين لعموم روسيا	الكسندر لوماكين - روميانتسيف

منظمة العفو الدولية	إيزابيل شيرر
الرابطة العالمية للنساء الريفيات	ماريا دي شوتشي
جمعية النصح والتنظيم والأبحاث والتنمية	مولاي على علوي
رابطة تعزيز التفهم السيكولوجي للطبيعة البشرية	فرانتسسكا هالر برنارز هوغ أميتزبويل
رابطة منع التعذيب	برنارا برناث
الجمعية الدولية للحركات العائلية للتدريب الريفي	إيمي كايكلبرغ
المركز الأذربيجاني للمرأة والتنمية	ياسمين زينل - زادة
الطائفة البهائية الدولية	دايان علائي
مركز مساعدة الناس "بلاغوفست"، منظمة خيرية دولية	ألا كومينا
المؤسسة المناظرة	بياتريس سلفرستاين
المؤتمر الكرواتي العالمي	سيمون كوريتش
جماعة الضغط النسائية الأوروبية	م. أ. ليونس
المؤتمر العام للسبتيين	جون غراز ريني فيلينوف
مكتب جنيف الدولي لبحوث السلم	غيولا تسورغاي جان - بيير ستروت
إيل تشيناكولو	لوريتا لورنتسيني ناتاليا إنكولبيو

	جويا غابلييري روبرتا باتشيلي
الحركة الهندية "توباه آميراو"	لازارو باري آناغوا
الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين	رني بريديل
الرابطة الدولية للمحامين والقانونيين اليهود	دانيال لاك هداسا بن - إيتو
المجلس الدولي للنساء اليهوديات	آندرى فهري ربيكا موهليتال ليلى سيغل
مجلس النساء الدولي	ماريزة باشولد بريجيت بولونوفسكي فولير
الاتحاد الدولي لعمل المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب	كلير شيملي
الاتحاد الدولي للجامعيات	موريل جوي كونشيتا بونشيني
الاتحاد الدولي لأرض الإنسان	برناديت بايون
المعهد الدولي للقانون الإنساني	جوفان باترونوجيك ستيفانيا بالديني
المركز الدولي للاستثمار	أندري غينيرالوف أولغا كاتشينا
الحركة الدولية للاتحاد الأخوي بين الأعراق والشعوب	بهران راس - ورك ديتلندة ياكوفتز
المنظمة الدولية للنهوض بحرية التعليم	لويز أراسانز

المنظمة العالمية لتنمية الموارد المحلية	ولتون لتلتشايلد
المجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب	مي كريستيانسن
مؤتمر إنويت للدائرة القطبية	أكوالوك لنغة
المنظمة الدولية للخدمات العامة	ألان ليذر مايك واغهورن
جمعية استقلال رومانيا لحقوق الإنسان	البرتو تلتشنشي
جمعية الشعوب المهددة	ماتيو تالبون
رابطة سوسيلا دارما الدولية	فلوريان سفرغ
جمعية "تايي" الدولية	ريتا نالوب
المنظمة الدولية لمقاومي الحروب	ميشيل مونو
الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية	إيديت بالانتين
المنظمة النسائية الصهيونية الدولية	إلينا لوري
مؤسسة مؤتمر القمة العالمي النسائي	إلي براد رفند
المؤسسة العالمية لنساء الكنيسة الميثودية والموحدة	رنات بلوم
حركة الأمهات العالمية	جولييت صايغ
المنظمة العالمية لتلاميذ التعليم الكاثوليكي السابقين	نانسي دارجيل
الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية	أورسولا بارتر - همرش

المنظمة الدولية للرؤية العالمية	إريك رام
المنظمة العالمية للنساء	ريني كارول غرين
المنظمات المدرجة في القائمة	
رابطة التعليم العالمي	ديفيد لتمان
رابطة مواطني العالم	ريني وادلو
القوقازيون المتحدون من أجل التعويضات والانعتاق	إيدا حكيم لورانس
مركز القانون البيئي الدولي	درووود زلكة كارلا بوتز ويتولد تاينوفسكي
المجلس الأوروبي للخدمات المتصلة بـ "الإيدز"	ديبورا غلايسر فلوريان هوبنر
الاتحاد الفيدرالي للجنسيات الأوربية	جوزيف كوملوسي
مؤسسة فريدريش إيبرت	أنيث برنيكه
معهد التوليف الكوكبي	رودولف شنايدر
الاتحاد الدولي للقابلات	روث براوين
الاتحاد الدولي لتثقيف الآباء والأمهات	منصف غيتوني
منظمة الخبراء الدولية	خيسوس فاسكيس ريفيرا
رابطة السلام الدولية	ميشيل جوي
مكتب السلام الدولي	كولين أرتشر

حركة مناهضة العنصرية وتعزيز الصداقة بين الشعوب	جان - جاك كيركياتشريان
رابطة الأمم المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	كيث هندل
المجلس التجاري العالمي من أجل التنمية المستدامة	ستيفاني هانفورد
الاتحاد العالمي للمعلمين	لويس فان بنيدين
الجمعية العالمية للدعوة الإسلامية	السيد والسيدة نجيب الله طبيبي

منظمات غير حكومية أخرى

رابطة الجمعيات النسائية لبلدان البلقان	تيريزا دو فالالا
رابطة النساء المناهضات للعنف	راكيل كاردوزو
برنامج آ - تي - إس الشامل للثقافات	ماريان ماير
شبكة أوروبا الوسطى والشرقية للقضايا المتصلة بنوع الجنس	سونيا لوكار
مركز التنمية الاجتماعية والاقتصادية	ليشيا ييو
مركز إعلام المنتدى النسائي المستقل	تاتيانا باريبينا
مهندسو العالم	فرانسوا أولمان
الرابطة الدولية للمرأة	إريكا بوب
الاتحاد الدولي لممارسي أشغال المعادن	آن ماري مورو
الجمعية الدولية للقانون العسكري وقانون الحرب	روليت لوريتان
ائتلاف كارات	كنغا لومان

العمل الطبي من أجل الأمن العالمي	جفري سيغال
الجمعية الرومانية لإلغاء عقوبة الإعدام	إلينا سرفنشي
تضامن الشرق	استريد ليكا
مؤسسة المتآزرين من أجل السلم	ماريا بيا فانفاني
المركز النسائي للدعوة	أريانا فولاني
المركز النسائي	سلفانا ميرييا
مركز حقوق المرأة	أورسولا نوفاكوفسكا
رابطة النساء العالمية	أندي كنغلر
رابطة يوم السلام العالمي	جين هردينا